الفصل السادس «الأخير»

على من تقع مسئولية بيع الرقيق؟

- هل باع الإفريقيون ذويهم؟
- المشاركة التجارية ومقاومة الإفريقيين
- مقارنة بين الرق الأوروبى والرق العربى
- التعويضات عن العبودية

أولاً: هل باع الإفريقيون ذويهم؟

هل باع الإفريقيون ذويهم، وهل باع حكام الممالك الإفريقية شعوبهم وانغمسوا فى تجارة الرق؟ الإجابة بنعم هذا ما ترددده أصوات كثيرة بالغرب ليبرروا به جريمة تجارتهم للرق الإفريقى عبر أربعة قرون، وهم يقولون لولا مساعدة الإفريقيين شعوبًا وحكامًا ما استطعنا أن نأسر كل هذا العدد من أبناء إفريقيا ولولا أننا وجدنا البائع لما كنا أصبحنا مشترين.

لا شك أن عددًا من الإفريقيين تعاونوا بفعالية مع تجار الرقيق، ولكن يتعين اليوم أن نتفهم ظروفهم ودورهم وإلا سيخضعون لظلم شديد، وقد حدث ذلك فى داهومى وبنين، ولكن بشكل عام فإن الرؤساء فى معظم المجتمعات الإفريقية التقليدية لم يكونوا هم ممن باعوا رعاياهم ولم يمارسوا هذه التجارة، وكان الفرد فى مجتمعه له حقوقه المعترف بها والمقدسة لدى القبيلة، وعلى سبيل المثال مجتمعات الآكان فى غينيا نجد أن قانونها يؤكد قداسة الجنس البشرى وقداسة الفرد وأن كل إنسان هو وريث مفترض للآخر، وهذا يعنى أن كل إنسان ينظر إليه باعتباره سيدًا فى عائلته أو فى عشيرته، ومن ثم فإن المجتمع يتبادل الاعتراف بكل من أعضائه فى هذا المجتمع واعتباره متساو مع غيره فى الحقوق كلها. إن الرئيس الأعلى له عائلته وعشيرته وورثته يردون منها، وبالمساواة فإن كل العشائر أو القبائل الأخرى يتكون منها مجلس الكبار الذى يلتزم بحكمهم الرئيس وترد سلطة الرئيس من هؤلاء من خلال نظام الأسرة، وهذا يعنى أن الأكبر لايخلعه إلا ابن أمه أو ابن أخته من أمه، ومن ثم فإن الفرد كان له نظامان للعائلة، عائلة أبيه التى ينتمى إليها وينشد منها الحماية وعائلة أمه التى تفتح له أبواب التوارث، ومثل هذا الفرد لا يكون قنا ولا تستطيع أن تبيعه؛ لأن عائلته سيطبقون على رقبة البائع إذا فعل ذلك، وأيضًا فإن هذا الشخص إن كانت لديه شكوى لدى مجلس الكبار بسبب سوء معاملة واجهته أو محاولة أحد كبار العائلة أن يحوله إلى خادم فإن شكواه هذه تكون أساسًا لدعوى لخلع الرئيس نفسه.

والآن هل يمكن للورد أوروبى أو دوق أو بارون أو ملك أن يخلع شرعًا بغير حرب أو بسبب سوء معاملته لرعاياه؟ فى مجتمع الآكان كان يمكن أن يحدث ذلك وهذا هو السبب الذى يرجع إليه عدم وجود عبيد فى مجتمع الآكان. وفى الحقيقة فإن العبيد لا يأتون هناك إلا من طريق واحد وهو الحروب. إن أسرى الحروب هم الذين كانوا يعتبرون أجانب عن المجتمع، ومن ثم لا يحوزون الحقوق التى يتمتع بها أعضاء المجتمع، وهؤلاء كانوا يقسمون بين ضباط الجيش المنتصر باعتبارهم من غنائم الحرب، ولكن حتى هذا الوضع فإنهم يعاملون بقواعد منضبطة، وفى أغلب الأوقات فإن قواد الحرب يعملون بوعى على دمج الأسرى كل فى أسرته الخاصة. وبهذه الطريقة تكون حماية القواد تلقائيًا على أسراهم وهذا ما يحمى هؤلاء الأسرى من سوء المعاملة[1]. وفى الحقيقة فإنه من الممنوع تمامًا على أى شخص أنه يحاول تتبع أصول أى شخص آخر أو أسلافه أو أن يحاول أن يكشف عن شجرة عائلة شخص آخر بدون إجازة من سلطة الرئيس نفسه.

مثلاً إذا تنازع رجلان على استحقاق شىء ما فإن كلاً من هذين الطرفين المتنازعين يتخذ موقفًا من الآخر إما بإنكار نسب الآخر أو بإثبات نسبه لنفسه وهنا فقط يتاح للرؤساء أن يتابعوا ويتعقبوا نسب كل من الطرفين بالتفصيل لإثبات دعوى أيهما، ولكن فى غير هذه الحالة فإن تتبع أنساب الناس والكشف عن ذلك يعتبر من الأسرار التى لا تجوز بغير ترخيص وإلا تعرض المخالف لعقوبة قاسية. والسبب فى ذلك أن التحليل أو العبث بتاريخ الأسر أو العشائر يمكن أن يهدد نسيج الأمة كلها، وافترض مثلاً أن أحسن قائد جيش معاصر كان من سلالة أسير حرب وكان قتل عددًا من القادة قبل أن يؤسر ولكنه بعد ذلك اندمج فى المجتمع الذى أسره وصار من أبطاله، فإن كشف الماضى يؤدى إلى نزاعات فى هذا الشأن.

(١) وفى غير مجتمع الآكان، كان هناك نوع من الرقيق لا يكونون مملوكين ملكية فردية خاصة لسيد معين إنما يستخدمون فى القوة العسكرية، باعتبارهم جنودًا فى المؤسسة العسكرية ويكون شأنهم شأن مملوكين لهذه المؤسسة، ومن هؤلاء مثلاً كافور الأخشيدى الذى كان فى الحرس الخاص لأحد الأمراء فى مصر، وكان كافور عبدًا نوبيًا، وبعد وفاة سيده نجح فى أن يصبح حاكمًا فعليًا لمصر واعتمد فى حكمه على عدد كبير من أبناء جلدته بالجيش (المؤتمر الدولى، «الإسلام فى إفريقيا» المرجع السابق الكتاب الحادى عشر بحث د. ميمونة ميرغنى حمزة ص ١٦٣).

إن ما أحاول أن أقوله هو أنه فى مجتمع الآكان كان ما يستحقه الفرد يتساوى مع ما يستحقه الآخرون وليس أقل، وكل فرد له الحقوق ذاتها، ومن ثم فلا يباع ولا يعامل مثل القن كما حدث فى النظام الإقطاعى فى أوروبا.

وكان بعض الأثرياء الإفريقيين فى المناطق المنتجة للذهب فى أرض الآكان كانوا من الثراء، بحيث إنهم اشتروا عبيدًا من البرتغاليين وأبحروا بهم من قلعة المينا من بين بنين وجزيرة ساوكومى وبرنسيب إلى غانا.

إن الآكان باعوا بعضًا من أسرى الحرب فعلاً، ولكن هذا الذى حدث كان لإنقاذهم من الموت، إذ كان الآكان يعتقدون أنه عندما يموت رئيس أو سيد آخر فإنه يذهب ليحيا فى عالم روحانى يسمى أوسامندو فكان يقتل خدمه ليكونوا فى خدمته فى الحياة الآخرة، ومن ثم فعندما تموت شخصية كبيرة فى مجتمع الآكان فإن عددًا كبيرًا من الأفراد يقتلون سرًا ويدفنون مع الشخصية الكبيرة، وأحيانًا ما يحتفظ بعدد من أسرى الحرب لهذا الغرض.

ولكن إذا أتى تاجر رقيق أوروبى وأذاع أنه يريد أن يشترى عبيدًا وكان هناك عدد من أسرى الحرب احتفظ بهم من أجل الحياة الأخرى للمالك عندما يموت، فإن المالك يقرر ساعتها ما إذا كان يبيع فردًا أو اثنين منهم ليستبدل بهم متاعًا آخر. وبالتدريج صارت النقود نافعة بدلاً من مراعاة العادات القديمة الخاصة بالخدم الذين يذهبون مع السادة فى الحياة الآخرة. وفى الحقيقة فإن بيعهم يعنى بالنسبة لمالك العبيد المحافظة عليهم من الموت، وعلينا أن نعترف بأن بيع الإنسان قد يكون أحسن من قتله.

إن بيع الرقيق لذويهم يقع أكثر على عاتق الأوروبيين الذين أسهموا إسهامات فعالة وخبيثة فى إذكاء هذه التجارة بإثارة القبائل ضد بعضهم البعض وخديعتهم. إن تاريخ الرق الإفريقى كتب بأقلام أوروبية وكان عليهم ليبرروا هذه الجريمة تصدير حماقة الرؤساء الإفريقيين وإنهم كانوا يبيعون ذويهم مقابل الخرز والمصنوعات الزجاجية والملابس والخمور وغير ذلك، وهذا كلام من قصص الفولكلور قصدوا منه أن يثبتوا لمواطنيهم الأوروبيين كيف كانوا مهرة فى خديعة الأهالى الإفريقيين وكيف كانوا يزدرونهم.

إن تاجر العبيد الأوروبى كان يطلب مثلاً ٢٠٠ فرد فيقول له العميل الإفريقى إنه يحتاج إلى تجنيد ٥٠ من المرتزقة المدربين ولكل منهم بندقية وذخيرة وأطواق للرقاب والأرجل وسلاسل للأيدى والأذرع، وكان تاجر العبيد يقدم له كل شىء بما فيها أطواق وأفران الحديد التى تصنع خصيصًا فى أوروبا وترسل إلى إفريقيا، ويذهب هو ويجلس فى قلعته يستقبل العبيد المأسورين ويضعهم فى ظروف قاسية جدّا وينتظر. وبعد أيام يأتى له العميل الإفريقى بمائتى عبد ويدفع له التاجر الأوروبى العمولة المتفق عليها. ويضع العبيد فى سفن أعدت خصيصًا للرقيق وتبحر السفينة إلى الكاريبى أو إلى أى من الأمريكات، حيث يبيع كل عبد بما يوازى ٣٠ ضعفًا من المبلغ الذى اشتراه به من إفريقيا ويكون سعيداً.

وهؤلاء الذين اشتروا العبيد منه كانوا يستخدمونهم بأقصى ما يمكن من معاملة لينتجوا لهم السكر والقطن والدخان والشاى ويستخرجوا الفضة والنحاس والذهب والقصدير وهم أيضًا سعداء. إنهم يبيعون هذه المنتجات فى أوروبا ويحصلون على أرباح ضخمة، وبهذه الأرباح ينشئون المصانع والورش التى تنتج المنسوجات والكحول والمصنوعات الزجاجية وغير ذلك مما يباع بأسعار غالية فى إفريقيا، ومن أرباحهم فى إفريقيا يشترون مزيداً من العبيد وهكذا.

***

فى هذه الفترة كانت إفريقيا مقسمة، وكان على كل قبيلة أن تحمى نفسها من إغارات جيرانها؛ فإن أهم شىء هو استيراد البنادق من أوروبا، وكان الخوف دائمًا وقائمًا من أن يحصل الجار على البنادق ويعتدى على جاره واقترب تجار العبيد الأوروبيون من الأفارقة وعلموهم الاحتياج إلى البنادق بإلحاح؛ لأن من ملكها يدافع عن نفسه ضد القبيلة (العدو) أو يسيطر بها عليها. كان التاجر من هؤلاء يذهب إلى العشيرة أو القبيلة (أ) فيقول لهم إن العشيرة (ب) تطلب بنادق وأسلحة لخمسة ألاف رجل ولكنه يفضل أن يبيع هذا السلاح العشيرة (أ)، فما الذى يتصور أن تفعله العشيرة (أ) طبعًا ستقول له أعطنا البنادق لندافع عن أنفسنا من العشيرة (ب)، فيقول لهم التاجر الأوروبى إنها تتكلف كثيراً من النقود فيقول له رئيس العشيرة (أ) ليس لدينا ذهب كثير الآن فيقول له التاجر الأوروبى لا تقلق فقط أعطنى أسرى الحرب الذين

لديك. وفى أحيان كثيرة كان يذهب التاجر الأوروبى نفسه إلى القبيلة (ب) لتشترى منه السلاح بالطريقة نفسها وتتقاتل القبيلتان والتاجر نفسه يمد كلاً منهما بالسلاح. وجرى ذلك القتل والعدوان والهجوم والخطف فى إفريقيا كل يوم وكل أسبوع وكل شهر وكل سنة لأكثر من ٤٠٠ عام[١].

وفى الوقت ذاته كانت لإفريقيا تجارة محترمة مع العرب وآسيا عبر البحر الأبيض والساحل الشرقى الإفريقى، ولو كانت إفريقيا تركت وحدها لصارت قوية اقتصاديًا مثل باقى العالم، ولكن تجارة الرقيق دمرت نظمًا اجتماعية وممالك مشيدة. وإن قصصًا مثل شراء المرايا الزجاجية هى قصص للفولكلور فقط؛ فالحقائق المخيفة فى كتب التاريخ أن الغرب أمد الشعوب الإفريقية بالبنادق ليتقاتلوا ويأخذوا هم العبيد، ولا يزال يمدهم بالسلاح ليتقاتلوا ليأخذ منهم ما تبقى من ثروات القارة.

لا بد أن يعترف الغرب بدوره الكبير فى تجارة الرقيق ويعوض الأفارقة عن هذه الجريمة البشعة التى لا مثيل لها فى التاريخ البشرى تعويضًا عن النفس التى أزهقت أو دمرت وعن الأضرار المعنوية التى لم تصب العبيد وحدهم، وإنما أصابت أبناءهم وذريتهم من بعدهم.

(١) مجلة نيو أفريكان New African عدد مارس ٢٠٠٥م ـ ص ٥٠.

ثانيًا: المشاركة التجارية ومقاومة الإفريقيين

الحقيقة أن الملوك والمؤسسات الحاكمة فى إفريقيا فشلت فى حماية رعاياهم من الأسر، ولم يستطيعوا تفادى التفكك والدمار الاجتماعى الذى أحدثته تجارة العبيد عبر البحار. ويبدو أنه لم تكن فرص النجاح مطروحة أمامهم قط كما لم يكن أمامهم خيار فى أن يستطيعوا الابتعاد عن التجارة الأوروبية بجملتها ولا أن يقاوموا المطالب الأوروبية، وقد حاول وكافح بعض الحكام الإفريقيين إلغاء تصدير العبيد ولكن هذه المحاولات كانت دائمًا غير مجدية.

لم يكن أفونسو الأول ملك الكونغو هو الحاكم الوحيد الذى حاول أن يزيح نير العبودية، يذكر تقرير سويدى أن ملكًا إفريقيًا فى السنغال أصدر قانونًا يمنع فيه مرور العبيد عبر أراضيه، ولكن هذا الإجراء لم يأت بنتيجة لأن الزوارق الفرنسية كانت تذهب إلى ساحل آخر عند نهر السنغال، وقد طلب الفرنسيون من الملك العدول عن هذا القرار لتسهيل مهامهم فى نقل العبيد وقدموا إليه الهدايا ولكن الملك رفض هداياهم وقال إن أموال الشركة كلها (شركة السنغال الفرنسية) لن تحيده عن قراره، ولم يجد الفرنسيون أمامهم إلا الالتفاف بعيدًا عن أرض السنغال.

ولنأخذ داهومى مثلاً هذه الدولة الدموية التى كانت نتاج العلاقات الإفريقية الأوروبية التى قامت على أساس علاقات التبادل للعبيد بالبنادق واشتركت مشاركة فعالة فى اصطياد العبيد والاتجار بهم، حاولت فى بداياتها أن تحمى رعاياها وتدرأ عنهم اقتناصهم بغزو جيرانها وأسر أهلهم ومبادلتهم بالبنادق ووجدت فى ذلك الحل لإخضاع جيرانها الأعداء وحماية شعبها. وهى وإن أنقذت رعاياها فقد كان ذلك على حساب الإفريقيين الآخرين وأسهمت بذلك فى نمو التجارة الإجمالية للعبيد.

ففى عام ١٧٢٧م عند غزو الأوروبيين لساحل العبيد (ساحل غينيا) أسر ملك داهومى ضابطًا إنجليزيًا وحاول عن طريقه أن يقلل من أثر تجارة العبيد التى كان يعانى شعبه منها معاناة مخيفة، فعامله بكرمه وسمح له بأن يعود إلى إنجلترا وأعطاه ٣٢٠ قطعة من الذهب و٨٠ عبدًا، وطلب منه أن ينقل إلى سادته أن الأهالى مستعدون أن يبيعوا أنفسهم له بشرط ألا يحملهم بعيدًا عن بلدهم. ولكن هذا الاقتراح لم يجد

استجابة فى لندن لأن المستثمرين هناك لم يكن لهم مصلحة فى أن يشتروا العبيد ليستخدموهم فى غرب إفريقيا.

ولكن أرقام التجارة فى ذ لك الوقت شاهدت انخفاضًا عندما استطاعت مملكة داهومى أن تسيطر على مراكز التصدير الفعلية فى ساحل العبيد. وعندما امتدت داهومى إلى الساحل وصارت على اتصال بالتجار الأوروبيين كان التصدير السنوى منها يبلغ نحو عشرين ألف مقتنص فى السنة، فانخفض بعد ذلك بشكل حاد ولم يعد كما كان عليه من قبل حتى أن الحاكم البريطانى كتب يقول إن أكبر عدد صار يرسل من داهومى مع ممالك صغيرة أخرى لا يتجاوز ٥٥٠٠ عبد، فى هذا الوقت كان تسليم العبيد الإجمالى من إفريقيا بدأ فى التناقص لذلك لم يعد ساحل العبيد يستحق اسمه هذا[١].

ظهرت دولة الفون مثل جارتها العدو اللدود داهومى فى القرن السابع عشر، وجاهد شعبها على إقامة دفاع ذاتى لنفسه ضد هجمات تجار العبيد وضد جيرانه الشرقيين، ولا شك أنهم كانوا مهتمين أكثر بالدفاع عن أنفسهم فى مواجهة الهجمات التى تأتى من الشاطئ، وكلما كان ملكها يجد عجزًا فى تقديم العبيد لتجار الساحل المستبدين كان يسير جيشًا للحصول عليهم من جيرانه فى داهومى بالذات التى كانت تدافع عن نفسها بكفاءة بقدر ما كانت تستطيع أن تحصل على الأسلحة النارية والذخائر، ولم يكن ذلك إلا بتبادل السلاح بالعبيد، ومن ثم فإن قوة داهومى لمقاومة الفون ـ التى كانت نفسها خاضعة لذات الضغوط ـ كانت تعتمد على تسليم العبيد للساحل، ولم يكن ثمة بديل لذلك إلا باسترقاق الآخرين لشراء الأسلحة النارية أو أن يخاطروا هم بأنفسهم بأن يسترقوا، هذه فى الحقيقة كانت الآلية الداخلية للعلاقة الإفريقية الأوروبية بالنسبة للعبيد. وقد دُفعت داهومى كما دفعت غيرها من الدول إلى الانغماس بشكل كامل فى موضوع العبودية. لم تكن ثمة دولة بمفردها تستطيع أن تعيش بأمان أو حتى تتمكن من أن تقف بعيداً عن هذا الاتصال وهذه العلاقة التجارية بين العبيد والبنادق، وأن داهومى رغم اعترافها المبدئى فى البداية انجذبت إلى هذه السلسلة المدمرة لتجارة العبيد والتى ترتبط فى حلقة مفرغة بين السبب والنتيجة.

(١) المرجع السابق The African Slave Trade, P. 241

كان أمن الفون يتوقف على رغبات ومتطلبات مدن الساحل، وأصبحت الفون هى الحليف القوى لنشطاء الساحل الذين كانوا يدركون قوتها فكانوا يشجعونها ويدافعون عنها ويغرقونها بالسلاح. ووجدت داهومى أن اغتصاب الفون لها والعدوان عليها أصبح لا يحتمل خاصة وقد رفض الفون أن يسمحوا لداهومى أن تبيع من تقتنيهم للأوروبيين مباشرة وأصروا أن يكون البيع من خلالهم وهذا هو السبب المباشر الذى جعل الملك الرابع لداهومى «أجاجا ـ Agaga» أن يخوض حربًا ناجحة ضدهم ستة ١٧٢٧م وسيطر على مدنهم. وهناك على الشاطئ أقامت داهومى صلات مع تجار العبيد من الدول الأوروبية المختلفة ومع البرازيل وبادلت بالعبيد البنادق والمدافع التى صارت بها داهومى قوة لا تقاوم بالنسبة لجيرانها من الدول الإفريقية.

صارت داهومى مع الوقت أوتوقراطية عسكرية واستفادت من هذا الوضع فى ذروة تجارة القرن الثامن عشر، وصدرت مصانع برمنجهام (بإنجلترا) إلى إفريقيا ما يتراوح بين مائة ألف ومائة وخمسين ألف بندقية فى السنة، وكانت المأثورات التى تتردد على الأقل على الألسنة تؤكد أن بندقية من برمنجهام تساوى عبداً من الزنوج. وكان هذا القول يمثل مأثورات أكثر منه مقولة حقيقية لأن التجار الأفارقة نادرًا ما كانوا يباد لون زنجيًا ببندقية فقط كانوا يطلبون بضائع أكثر، ولكن هذه العبارة تبقى صحيحة بشكل ما لأن السلاح النارى صار غير ممكن أن يستغنى حكام إفريقيا عنه فى تجارة ساحل غينيا.

إن كميات ضخمة من الأسلحة النارية تدفقت على إفريقيا الغربية خلال فترة تجارة العبيد، وقد أسف التجار الأوروبيون فى الساحل من هذا الفيض من الأسلحة؛ لأن شركاءهم الأفارقة استقووا بها فى عمليات المساومة مع هؤلاء التجار ولم يكن لدى التجار ما يصنعونه. وبالنسبة للإفريقيين فقد انجذبوا إلى هذه السلسلة من الأفعال والنتائج.. فقد كان يجب أن يكون لديهم عبيد ليشتروا بهم السلاح ولكى يكون لديهم عبيد كان عليهم أن يمسكوا بالسلاح ويتبادلوا بالعبيد البنادق.

كذلك لم يكن التجار الأوروبيون على ثقة ببعضهم لكى يتعاملوا وفق سياسة عامة مشتركة، وكما لوحظ فى حصون المينا فى ساحل الذهب أن الأوروبيين لا يمكن أن يتحدوا وأن كل أوروبى كان يشعر بالالتزام بأن يبيع الإفريقى ما يريد حتى لا يحصلوا عليه من منافسه إذا رفض هو. وكان الإفريقيون على الحالة نفسها وخاصة فى الدلتا

ولكن بعضهم كانوا يجدون القدرة على أن يتوحدوا لتطبيق المقاطعة بالنسبة لشركائهم الأوروبيين. وقد صارت داهومى مشهورة فى أعين الأوروبيين بالسلطة الأوتوقراطية التى كانت لحكامها وقد جاوزت الطابع العام لتنظيم الدولة الإفريقية فصارت أكثر قدرة على الحرب وصارت قوة مسلحة، وكان من النادر أن تكون فى سلام مع جيرانها الذين كانوا يغزون داهومى بشكل منتظم وتغزوهم داهومى بشكل منتظم أيضًا، وقد حاربت معركة طويلة لاستعادة قاعدتها الساحلية؛ حيث كانت المدن البحرية تؤمن نفسها بمساعدة الأوروبيين.

إن التجار الأوروبيين كانوا يبغضون قوة داهومى، وكانوا يأسفون على أن المدن الساحلية فقدت استقلالها ولكنهم كان لديهم احترام لمنجزات داهومى. وبصرف النظر عن موقفهم القاسى من الحياة الإنسانية الذى لم يكن نادرًا فى القرن الثامن عشر فإن ملوك داهومى قد فعلوا أحسن ما عندهم فى إطار خيارات أكثر قسوة. إن الأوروبيين كانوا يقذفون بالعبيد أحياء فى الأطلنطى بواسطة قباطنة سفن العبيد للتضحية بهم قربانًا لإله الربح، وكان تعداد هؤلاء أكثر من كل ما قطع ملوك داهومى رءوسهم. إن أحد تجار العبيد من ليڤربول فى سنة ١٧٨٣م ألقى بـ ١٣٣ من على ظهر السفينة وهم أحياء لأنهم كانوا ضعافًا أو غير قادرين على البقاء والعمل، وقال إن هؤلاء العبيد يجب أن يموتوا مبررًا ذلك بأنه إذا مات العبيد موتًا طبيعيًا على ظهر السفينة سيكون فقدهم على حساب الطرف الآخر شركات التأمين لذلك فقد قذف بهم قبل أن يموتوا لديه، وأنه فى حالة ما إذا طلب الملاك بما يقابل هؤلاء العبيد ورفض المؤمن فعلى الملاك الذهاب إلى المحكمة للحصول على التعويض. إن حكام داهومى إذا كانوا يدانون فى الإسراف فى قتل الناس إلا أنهم كانوا يواجهون بشجاعة كل ما يترتب على حروب البنادق مع الفون جيرانهم الأعداء وحماية أهاليهم من الاسترقاق، كانت دولة لها قانون ونظام لم تكن عظيمة ولكن كل العالم وقتها لم يكن كذلك. وإذا كانت مملكة داهومى العسكرية كانت نتاج العلاقات الإفريقية الأوروبية التى كانت تقوم على أساس علاقة التبادل بين العبيد والبنادق فإن مصيرها النهائى كان متوقفًا على تطور الضغوط الأوروبية ولما اختلفت السياسة الأوروبية فى القرن التاسع عشر وتحولت من التجارة فى العبيد

(١) المرجع السابق The African Slave Trade,

وتصديرهم. إلى الرغبة فى فتح القارة الإفريقية وحكمها واستثمارها، وجدت داهومى نفسها تواجه معركة جديدة للسيطرة الاحتكارية لم تعد مع الأفارقة ولا مع المراكز التجارية ولكنها صارت تواجه القوة القاهرة لأوروبا، وشيئًا فشيئًا وجدت الدول الأوروبية نفسها فى دولة داهومى شريكًا تجاريًا أقل فائدة كما وجدتها عقبة فى عرقلة الطموحات الأوروبية للاستيلاء على الأراضى. وبالنظر إلى تطور الإمبريالية الأوروبية والفرنسية خاصة فى هذه الحالة فإن المواجهة صارت لا يمكن تفاديها خاصة بعد أن كان ملك داهومى الرابع قد سيطر على مدن الساحل منذ سنة ١٧٢٧م وبدا أنه قادر على السيطرة عليهم.

إن التهديد الجديد لاستعمار الأرض كان بطيئًا فى بداية تصاعده، ولم تستطع فرنسا أن تحصل على موطئ قدم على الساحل قبل سنة ١٨٥١م عندما أقامت محمية لها فى مدينة تجارية فى «بورت نوڤو ـ Borto Novo». ولم يحدث قبل عام ١٨٨٨م أن تبادلت داهومى وفرنسا الكلمات ولكن بعد هذا التاريخ قامت المواجهة بينهما وجلب ملك داهومى الأسلحة من ألمانيا فى حين أنزلت فرنسا ألفين من الرجال فى بورت نوڤو لغزو البلاد وهزمت جيش داهومى فى سنة ١٨٩٢م. وأعلنت داهومى مستعمرة فرنسية بعد سنتين فقط.

إن هذا الانتقال من المشاركة التجارية إلى الغزو الأوروبى حدث فى مناطق أخرى، وهو مرحلة جديدة فى العلاقات الإفريقية الأوروبية، ويمكن متابعتها مع البريطانيين فى شاطئ ساحل الذهب وفى غابات الأشانتى، وهناك أيضًا دول إفريقية حاولت أن تستغل علاقات العبيد بالبندقية لبناء مناطق آمنة حولها، ولكنها وجدت نفسها مواجهة بالسياسة الأوروبية الجديدة لاحتواء الأرض فلم تستطع أن تقاوم هذا الأمر.

***

ثالثًا: مقارنة بين الرق الأوروبى والرق العربى

فى فبراير ٢٠٠٣م عقد فى جوهانزبرج بجنوب إفريقيا مؤتمر بعنوان «مباشرة العرب لتجارة العبيد فى إفريقيا» نظمه مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الإفريقى «كاساس Casac» بالتعاون مع موسسة «دراما ـ Drammeh». كان الباعث لعقد المؤتمر كما جاء فى ديباجة برنامجه أن الدور الأوروبى لمباشرة الرقيق عبر الأطلنطى معروف أما الحقيقة الخاصة بمباشرة العرب لعبودية الإفريقيين بقيت منطقة مشمولة بالصمت والظلام فى الوعى الإفريقى وغير الإفريقى المتعلق بالمجتمع الإفريقى والتاريخ الإفريقى. وقد زاد من الحقيقة المؤلمة لهذا التاريخ أن العبودية بقيت للوقت الحاضر فى مناطق الحدود العربية الإفريقية وهذه المناطق تشمل الطريق الطويل فى إفريقيا الممتد تقريبًا من خط عرض ٣٠ شمالاً إلى خط عرض ١٠ شمالاً عبر القارة الإفريقية وخاصة موريتانيا والسودان.

واستهدف المؤتمر التركيز على أن تجارة الرقيق والاسترقاق كانت جريمة العرب دون سواهم متغاضين عن حقيقة أن الأوروبيين مارسوا تجارة الرقيق أكثر من أربعة قرون تعرضت القارة خلالها لعملية استنزاف بشرى أدى إلى إضعاف تماسكها مما سهل مهمة الحركة الاستعمارية فى السيطرة عليها. وإذا كان كل من العرب والأوروبيين عملوا فى تجارة الرقيق فإن التساؤل هنا يكون فى كيفية معاملة واستغلال الرقيق وفى مسئولية نزوح تلك الأعداد الضخمة من مواطنها الأصلية.

إن الفرق بين الرق فى العالم العربى والرق فى العالم الغربى أن العرب لم يمارسوا تجارة الرقيق بشكل جماعى ومنظم ومؤسس كما مارسه الأوروبيون، وأن الرقيق الذى جىء به إلى المنطقة العربية عاش فى الأسر العربية وعومل حسب تعاليم الشريعة الإسلامية ولم يستغل فى عمل قاس أو مشروع اقتصادى لا يقوم به سيده؛ فالعبيد وأسيادهم يشتركون فى الأعمال، ولم يسجل التاريخ أى عملية إبادة جماعية للرقيق أو تعذيبهم أو إذلالهم بطريقة بشعة أو نقلهم بصورة جماعية فى ظروف قاسية، وكان فى الغالب يتم استخدامهم بشكل فردى كخدم فى المنازل أو مساعدين لأسيادهم فى مزارعهم أو فى غير ذلك من الأعمال التى يقومون بها.

وإن حسن المعاملة للعبيد فى المنطقة العربية جعل عدداً كبيراً من العبيد يتميزون بالنبوغ فى العلوم والفنون، ووجد بعضهم طريقًا إلى القيادة والنفوذ والسلطان.

والتاريخ الإسلامى يسطر لنا أخبار كثير منهم، وعلى سبيل المثال:

- أسامة بن زيد الذى قاد جيوش المسلمين بجدارة، وكان من عينه هو الرسول ﷺ قبل وفاته.
- الإمام نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب وكان من الثقات فى رواية الحديث الشريف وأهم مرجع فى قراءات القرآن.
- رابعة العدوية التى كانت أية فى النسك والزهد[1].
- قطب الدين أيبك مؤسس سلالة المماليك أولى سلالات سلطنة دهلى.
- الأديب المشهور «الجاحظ» عالم الأدب والبيان.

ذلك فضلاً عن المماليك البحرية الذين صدوا المغول فى عين جالوت.

كان الرق يشكل عند العرب نظامًا اجتماعيّا فى الأساس، وكان سوق الرقيق فى العالم العربى محدوداً وسهل التشبع إذا ما قورن بسوق الرقيق الغربى، كما أن التبادل التجارى بين العرب والإفريقيين فى سواحل شرق إفريقيا، لم يكن يجلب العبيد والنخاسين وإنما كان يجلب أيضًا الرخاء الاقتصادى والازدهار الحضارى الذى ظهر فى العديد من المدن والممالك والسلطنات العربية والإفريقية على طول سواحل شرق إفريقيا، كذلك نتج عن التجارة العربية عبر الصحراء نشوء العديد من الممالك والحواضر الإسلامية مثل تمبكتو ومالى وصنغى وكانم وبرنو وغيرها. وبينما تجارة الرق العربية كانت تقوم على جهود فردية فإن تجارة الرقيق الأوروبية اعتمدت على تأسس الشركات والمراكز التجارية وبناء القواعد العسكرية التى ضيقت الخناق على القارة، وأصبحت تلك التجارة أشبه ما تكون بالموت الأسود الذى اجتاح أوروبا فى القرن

(١) المرجع السابق ـ المؤتمر الدولى «الإسلام فى إفريقيا» ـ الكتاب الثامن بحث د. محمد آدم كلبو ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

الرابع عشر فقضى على ما يقرب من ثلث سكانها بل كانت نتائجها الاجتماعية ورواسبها النفسية أقسى من ذلك الوباء الأسود الذى انقضى وانقضت معه آثاره[1].

اتخذت تجارة الرقيق الأوروبية مساراً عرف بالمثلث التجارى حيث تبحر السفن من أوروبا إلى إفريقية عبر الممر الأوسط فى المحيط الأطلنطى وتتزود بحمولتها من الرقيق من إفريقيا لتعرضه للبيع فى أمريكا وجزر الهند الغربية وتعود إلى أوروبا محملة بالسلع مثل السكر والقطن والتبغ. وقد شكل سكان غرب إفريقيا ثلثى ضحايا تجارة الرقيق، قدمت منطقة غرب إفريقيا ثلاثة أخماس الرقيق المصدريين سنة ١٧٠١ ـ ١٨١٠م إلى أمريكا الجنوبية وجزر الكاريبى والمستعمرات البريطانية فى شمال أمريكا ووسطها. ومع بداية القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر أصبح خليج بيافرا بنيجيريا هو أهم مصدر للرقيق المنقول إلى أمريكا.

استخدم التجار الأوروبيون أساليب مختلفة للإيقاع بضحاياهم من بينها الخداع واستدراج الأفارقة للسفن ثم الإبحار بهم، وأحياناً كانوا يخطفون المارة من الشوارع والأطفال من المزارع حين يتركهم أهاليهم لحراسة المحاصيل. ثم اهتدى التجار إلى طريقة تؤمن لهم أعداد كبيرة من الرقيق وذلك عن طريق تشجيع الممالك الإفريقية فى الدخول فى حروب ضد بعضهم البعض وبيع الأسرى لهم. وأغروا الممالك التى خاضت حروباً وهزمت فيها أن تنتقم من قاهريها وزودوهم بالسلاح مقابل أن يبيعوا أسراهم لهم، والثمن المزيد من السلاح ومن يرفض التعاون من الحكام كان يتعرض هو وقبيلته للاسترقاق من مملكة منافسة بإيعاز التجار. ويعتقد أن ثلاثة أرباع الرقيق الذين انتزعوا من أوطانهم هم نتاج حروب محلية أثارتها أطماع الدول الأوروبية وتمت بناء على مخططاتها[2].

وكان من نتائج تجارة العبيد الأوروبية أن تعرضت مناطق شاسعة فى غرب إفريقيا ووسطها لعملية تهجير قسرية مما أدى إلى فراغ قرى كاملة من سكانها بسقوطها

(١) سيمنار قسم التاريخ كلية الآداب ـ مرجع سابق ص ٢٣ / د. جمال زكريا قاسم.
(٢) المرجع السابق ـ المؤتمر الدولى «الإسلام فى إفريقيا» الكتاب الحادى عشر بحث د. ميمونة حمزة ص ١٦٢ ـ ١٦٥.

ضحايا لتلك التجارة، كما حدث اختلال كبير فى الخريطة السكانية؛ إذ هربت القبائل الساحلية هجرات جماعية للداخل فراراً من حملات التجار فاكتظت المناطق الداخلية بالسكان بينما ضعفت البنية البشرية للسواحل فخسرت مقومات التصدى لأى خطر يمكن أن تتعرض له القارة. وقد اتضحت هذه الحالة عندما حدث تحول فى إستراتيچيات الغرب الاقتصادية إلى إحلال نشاط استعمارى جديد محل تجارة الرقيق فجاءت الأساطير لترسو فى الموانى دون مقاومة تذكر لتبدأ مرحلة جديدة من المواجهة بين إفريقيا والغرب.

إن تجارة الرقيق الأوروبية لم تسع فقط إلى استغلال اليد العاملة الإفريقية بدون مقابل إنما سعت إلى استرقاق العقل الإفريقى ووجدانه من أجل تمهيد سبل السيطرة والاستعمار وخلق حالة من التبعية الدائمة فكريّا وثقافيّا واقتصاديّا.

لقد استرقت تجارة الرقيق عقول الأفارقة، كانت بركانًا معنويّا هز وشق الوجدان الإفريقى وحطم المعنويات وسلب العقول وجرد الإفريقى من قدراته التفكيرية وثقته فى عقله وذاته، ومهد الطريق للاستعمار العسكرى فيما بعد، وخلق حالة من التبعية الدائمة للغرب فكريّا وثقافيّا واقتصاديّا، وحرص الاستعمار أن يخلع الإفريقى من ماضيه فكان لا يجمع فى مكان واحد رقيقان يتكلمان لغة واحدة أو يربطهما عقيدة واحدة؛ لأن عزل الإفريقى عن ماضيه كان أساس حياة الرق. وقد أدت هذه السياسة إلى استرقاق العقل الإفريقى وتسخيره وتمهيده للاستعمار الدائم والمستمر وخلق حالة من التبعية الفكرية جعلت القابلية للاستعمار أمر محتم.

وقد حرص الاستعمار الأوروبى والهيئات التبشيرية منذ أن وضع أقدامه فى القارة الإفريقية على إزاحة العناصر العربية ومحاربتها لأنه اعتبرها عائقًا أو حائلاً دون الانفراد بإفريقيا خاصة بعد أن توطدت الصلات الاجتماعية عبر التجارة بين العرب والأفارقة، وعمل على إضعاف الصلات القوية بينهما عن طريق الإيحاء الدائم للأفارقة بأن العرب هم أرباب النخاسة وهم تجار الرقيق الذين ساقوا أجدادهم بالسياط، واستعانوا بالمناهج المدرسية لترديد هذه التهم وترسيخها فى ذاكرة الأفارقة

من أجل إبراز دور المسلمين فى تجارة الرقيق، ولا يزال بعض الأفارقة يعتقد ذلك ويحمل العرب المسئولية تجارة الرق[1].

ولعل ما تجدر الإشارة إليه فى هذا المجال أن الدول الاستعمارية وعلى الأخص بريطانيا استغلت تجارة العرب فى الرقيق فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لكى تتغلغل استعماريّا فى القارة بدعوى القضاء على تلك التجارة فى مصادرها الداخلية، ومن ثم أخذ الرحالة الأوروبيون يحولون من تجارة العرب فى الرقيق ويثنون على الجهود الأوروبية التى حولت الرق الفردى إلى رق جماعى متمثل فى استغلال الإفريقيين فى المزارع والمناجم والغابات تحت وطأة العمل الإجبارى بالسخرة الذى هو الاسترقاق بعينه.

لا جدال أن الرق فى الدول الإسلامية كان مختلفًا، كان ابن الجارية من رجل حر يصبح حرّا ومن ثم فإن الجوارى اللاتى كن يشكلن العنصر الرئيسى فى تجارة الرق إلى الشرق الأدنى كان يتم امتصاصهن بسهولة فى النسيج الاجتماعى. لذلك لم يصبح الرقيق مشكلة اجتماعية فى الشرق الأدنى أو فى شمال إفريقيا؛ لأنهم كانوا يستخدمون أساسًا إما خدمًا فى المنازل أو جنودًا فى الجيش أو موظفين مدنيين. وقد اختلط هؤلاء الرقيق بالرقيق الأبيض القادمين من البلقان والقوقاز، كذلك لم يظهر قط فى أى من هذه البلدان شعور بأن الإسلام يستحل استرقاق الزنوج بوصفهم العرقى[2].

ومن السمات المميزة الأخرى للرق فى الشرق الأدنى هو أنه كان أساسًا أحد مظاهر البذخ، بيد أنه فى الأمريكتين كان له أساس اقتصادى مختلف تمامًا؛ فالرقيق كانوا يجلبون أساسًا للعمل فى المزارع التجارية، لذلك فالزنوج فى الشرق امتصوا فى السكان المحليين إذ لم يكونوا يشكلون مجموعة عرقية، كما أن اعتناقهم للإسلام كان يساعد على حل مشكلتهم الاجتماعية.

---

(١) المرجع السابق ـ المؤتمر الدولى «الإسلام فى إفريقيا» الكتاب الثامن بحث د. محمد آدم كلبو ص ٣٦١ ـ ٣٦٧.

(٢) الوثنية والإسلام تاريخ الإمبراطوريات الزنجية فى غرب إفريقيا ب. مادهو بانيكار ترجمة وتعليق أحمد فؤاد بلبع ـ المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٥م ـ ص ٢٣.

شهد رونالد سيجال فى كتابه «تاريخ الرق فى إفريقيا» شهادة صدق فى حق العرب والإسلام بالنسبة للرق، وعقد مقارنة بين الرق فى المسيحية والرق فى الإسلام قائلاً «إن كلاً من المسيحية والإسلام يؤكد قيمة الإنسان الفرد كما خلقه الله سبحانه لحكمة يدركها، ومع ذلك فإن المجتمعات المسلمة والمسيحية ولأغراضهم الخاصة أقروا بالأسر الإفريقى الأسود وبيعه وامتلاكه واستخدامه سواء كان هذا الإفريقى رجالاً أو نساء أو أطفالاً. إن الخسائر البشرية فى هذا الفعل لا يمكن أن تقدر، ومن المؤكد أن ملايين الأرواح فقدت فى الحروب والغزوات التى أسفرت عن اقتناص العبيد وأن ملايين ماتوا فى عملية تجميعهم ونقلهم وغير ذلك.

لقد وجدت الإحصاءات الغربية الخاصة بتجارة الرقيق عبر الأطلنطى الذين شحنوا فى القوارب والسفن ومن بقوا على قيد الحياة ووصلوا إلى شواطئ الأمريكتين. وبُحثت، والكثير من الحقائق عن نسبة القتلى منهم صارت معروفة سواء بسبب تحملهم جهداً فوق الطاقة أو من قلة الطعام أو من التقييد بالسلاسل، فتجارة الأطلنطى واقتصادياتها سجلت وثبتت فى السجلات بكل تفاصيلها.

وعلى خلاف تجارة الأطلنطى كانت التجارة الإسلامية تقوم فى نطاق مختلف وفى سياق مختلف، بدأت قبل ذلك بنحو ثمانية قرون وجدت فى نطاق ومعدل وحجم أقل، وكانت الأهلية الاجتماعية والثقافية للعبودية نفسها فى الإطار الإسلامى أوضح من أهميتها الاقتصادية. ومن المؤكد أن التجار ورجال المال فى الإسلام باعتبارهم مستثمرين أفراداً أو اعتبارهم شركاء فى مشروعات استثمارية كانوا متصلين بهذه التجارة ولكن ما سجل عن ذلك كان متناثراً وقليلاً، وهناك أيضًا العديد من المتعاملين الصغار فى هذا المجال مع مجموعات قليلة من العبيد ولكن ما بقى من معلومات عنهم قليل جدّا.

ولكن يمكن إدراك الخلاف بين هذين النوعين من تجارة الرقيق الأوروبية والتجارة الإسلامية من خلال النظام الاقتصادى الذى جرت فى سياقه. اختلف المؤرخون حول الدرجة التى أسهمت فيها تجارة الأطلنطى فى تنمية الرأسمالية الغربية وثورتها الصناعية بدءاً من القرن الثامن عشر، ولكنهم لم يختلفوا حول أن الأرباح الطائلة التى ولدتها

تجارة الرق قد استثمرت فى تطوير الصناعة، وأن عدداً كبيراً من الصناعات تطور ليمد هذه التجارة بالسلع المطلوبة، وأن العبيد كانوا يشكلون وحدات أساسية فى العملية الإنتاجية بصرف النظر عن مدى الاعتراف أو الإنكار لإنسانيتهم.

إن النظام العبودى فى المزارع الذى ظهر فى الأمريكات الثلاث الشمالية والوسطى والجنوبية كانت له نتائجه الرهيبة؛ فالذى حدث أن الاستعمار الأوروبى لمستعمرات كثيرة هناك أدى إلى إبادة جماعية للأهالى، ونتيجة الأمراض الجديدة الوافدة وبسبب العمل الشاق الذى أجبروا عليه ظهر احتياج شديد لعمالة أخرى ترد من الخارج للقيام بالأعمال الزراعية.

أما نظام الرق فى الإسلام فكان مختلفا تماماً، استخدم الرقيق فى قطاع الخدمات مثل المحظيات وأعمال المنازل والجنود. ذلك أنه فى المجتمعات الإسلامية كانت الزراعة وشئون الإنتاج تجرى فى المجتمعات بواسطة ما بها من سكان تابعين فى أوطانهم ومجالات إنتاجهم، فلم يكن الإنتاج وشئونه يحتاج إلى رقيق يشترون للقيام بهذه الأعمال، لذلك كانت العبودية ذاتها وفى الأساس شكلاً من أشكال الاستهلاك أكثر من كونها شكلاً من أشكال الإنتاج أو هى تنتمى إلى قطاع الخدمات أكثر من دخولها قطاع الإنتاج. وإن أكثر ما يعبر عن ذلك هو نسبة الذكورة والأنوثة بالنسبة للعبيد، فى تجارة الأطلنطى كان الشحن فيها يمثل بشكل تقريبى رجلين مقابل كل امرأة واحدة، وفى التجارة الإسلامية عبر القرون كانت النسبة تقريباً امرأتين فى مقابل كل رجل للاحتياج إلى النساء لخدمة المنازل.

إن الاختلاف بين نوعى التجارتين يتعلق بطبيعة الدولة فى الإسلام كشىء متميز عن المسيحية الغربية، وفى الحقيقة فإن لفظ المسيحية (رغم أنه يبقى مفيداً فى إدراك الفروق) صار فى الواقع لفظًا لا يعكس الدلالة الحقيقية بالنسبة للدول التى يقال إنها مسيحية؛ لأنها صارت مع الوقت دولاً قومية وصارت صبغتها صبغة علمانية. أما فى الإسلام فإن الدولة فى جوهرها امتداد للعقيدة ولا توجد شرعية تجاوز ذلك، وطبيعة المجتمع فى الإسلام تشكل بوجود الإرادة الإلهية كما عبر القرآن. وقد عالج القرآن

بشيء من التفصيل موضوع العبيد وحث على مشاعر الرحمة تجاههم وإن العبيد يجب أن ينظر إليهم ويعاملوا بوصفهم أناسًا وليسوا مجرد ممتلكات.

ليس المقصود رسم صورة وردية لظروف العبيد؛ فالعبد هو العبد فى كل الأحوال، وللملاك سلطة على عبيدهم تجعل القليلين منهم فقط هم من لا يسيئون استخدامها حتى فى المسائل البسيطة التى وإن قل ضررها فهى تفيد الازدراء بالنسبة لوسائل المعاملة، وحتى السادة الذين يتميزون بالشفقة وحسن المعاملة يستغلون المحظيات من الجوارى جنسيًا بما يشكل انتهاكًا لآدميتهن. وفى حالة الخصيان يقدر أن تكون العبودية فى الإسلام أكثر رحمة منها فى الغرب فالذين يشترون العبيد الخصيان يعتبرون مشاركين لمن يرتكبون هذه الفعلة، ومع ذلك فإن معاملة العبيد فى الإسلام فى الجملة كانت أكثر رحمة ويرجع ذلك فى شطر منه إلى أن القيم والتوجهات التى تزكيها العقيدة تولد نموذجًا من شأنه أن يكبح التطورات التى يزكيها الطراز الغربى الرأسمالى بما يتضمنه من إخضاع الناس إخضاعًا شديداً لقانون الربح وما يفرضه من أولويات. وقد كان الحاسم فى المجتمع الإسلامى أن هؤلاء الذين يخدمون الإيمان سواء بالعلم أو بالسلاح يتمتعون بمركز اجتماعى يفوق من تنمو ثرواتهم من خلال الاستثمار الاقتصادى. وفى حين أن التجارة مقبولة بوصفها ضرورة اجتماعية ونافعة اجتماعيًا فإن الحصول على الثروات بالمضاربة أو بغيرها ولو على حساب رفاهية الجماعة لا ينظر إليه بريبة فقط ولكن يمكن أن يواجه بعقاب صارم. إن الإسلام يحظر الفائدة والربا ورغم أنه ممنوع أيضًا فى العهد القديم (التوراة) إلا أنه فى الغرب استخدم اليهود الربا وزاد استخدام المسيحيين له فى المشروعات الاقتصادية. إن أثر الإسلام الناجح فى مواجهة العنصرية كشكل من أشكال التمييز المؤسسى بين الشعوب كان فعالاً وكان القرآن يدين العنصرية ويؤكد فى الأساس المساواة بين البشر بصرف النظر عن الانتماء القبلى والقومى. وفى الغرب فإن المشروع الاقتصادى ونمو الدولة العلمانية دعم كل منهما الآخر وبلغ ذلك حد تنحية أى رسائل وتعاليم روحية تتعلق بالرحمة بين الناس. إن النظام العبودى كان غير ملائم قطعًا للتعاليم المسيحية وقد حل محله نظريات علمية تؤيد الموقف من السود.

إن المسيحية قامت بدور مهم فى المعارضة التى قادتها بريطانيا ضد تجارة الرقيق وضد العبودية ذاتها. وكثير من دعاة إلغاء تجارة الرقيق كانوا يأخذون التعاليم الدينية بجدية، ومع ذلك فإنه من المشكوك فيه أنهم كانوا ينجحون بغير تأييد الرأسماليين الصناعيين. إن العمالة تخطت الأوضاع التى كان العمل العبودى فيها يفيد زراعة الأرض إلى أوضاع صار الإنتاج الآلى فيها أكثر جدوى. إن صرخة حرية التجارة كانت تقود صرخة حركة أخرى هى حرية العمل التى يمكن بريطانيا من أن تتبوأ مكانة القيادة الصناعية وأن توسع أمامها مجالات الأسواق الجديدة ومن بينها السوق الإفريقى الذى يمكن أن يجذب السلع البريطانية. ومع الوقت فإن هذا المزج بين الدعاوى الروحية والحملات الاقتصادية سيطر على الدولة، ومن ثم صارت الطاقة المالية البريطانية مع النشاط الدبلوماسى مع قوة الأسطول البحرى مما جعل أيام العبودية أيامًا محدودة. إن العنصرية بقيت بعد انتهاء العبودية وإذا كانت العادات القديمة تنقضى فإن ثمة أسباب تجعل هذا الوعى يستمر ويقوى بدلاً من أن يضعف. إن القوة الاستعمارية قد وسعت من نشاطها فى جميع أنحاء العالم ووجدت مبررًا معنويًا لذلك فى مفهوم يتعلق بمسئولية الرجل الأبيض مع ما يفترضه هذا المفهوم من اعتبار الأجناس والأعراق السوداء والملونة هى أجناس وأعراق بدائية[1].

وهناك وجه آخر للمقارنة بين أوروبا وإفريقيا بالنسبة للعبيد والعبودية، يكمن فى معاملة من يقتنص. ففى إفريقيا كان العبيد فى الغالب يبدءون صعودهم على سلم التحرير من أدنى وضع، ولم يكن هذا مختلفًا كثيرًا بالنسبة لمن كان يقتنص ويجلب من إفريقيا إلى إسپانيا والبرتغال قبل القرن الخامس عشر قبل أن يزول الحكم الإسلامى عن الأندلس (كان الإفريقيون والعرب البربر «المركشيون» يسيطرون على شبه جزيرة أيبيريا (إسپانيا والبرتغال» منذ سنة ٧١١ حتى عام ١٤٠٠م). فالكثير من العبيد الإفريقيين فى الأندلس كانوا يتمتعون بمعاملة خاصة ممنوحة لهم من السلطات، وكان القاضى الرئيسى لهم واحدًا منهم وممثلاً لهم وكان يعرف باسم قاضى الزنوج. ومع مرور السنين اندمجوا فى جيرانهم الأحرار وفقدوا ذاتيتهم العرقية.

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 3: 12

كان الحال فى أوروبا كما هو فى إفريقيا أن عبد العصور الوسطى فى كلا الجانبين كان من اقتنص يخضع لنظام تبادلى بالنسبة للحقوق والواجبات يربطه بالنبيل. وأن ما جرى بالنسبة للسلوك الاجتماعى جرى بالنسبة لأخلاقيات التجار أيضًا سواء فى أوروبا أو فى إفريقيا. إن التجار الأوروبيين باعوا الأتباع من مواطنيهم لدول على الشاطئ الآخر من البحر فى مصر وشمال إفريقيا، وكذلك فإن أمراء إفريقيا المدفوعين بالحاجة إلى شراء البضائع الأوروبية باعوا رجالهم إلى البحارة الذين أتوا من أوروبا.

إن من المهم التركيز على هذه النقطة؛ لأنها الأساس الذى انطلقت منه وتأكدت كل الروابط بين أوروبا وإفريقيا.

يقول بازيل ديفيد سون: وبعيدًا عن القبول العام لنظام الرق فى أزمنة ما بعد العصور الوسطى فقد كان ثمة قبول مشترك لتجارة الرقيق بين القارتين، فإن إفريقيا وأوروبا ارتبطتا معًا فى علاقات هذه التجارة. حقيقة إن أوروبا سادت هذه العلاقة وحولتها إلى ما ينفع الأوروبيين وما يضر بالإفريقيين، ولكن الفكرة الإفريقية بأن أوروبا فرضت تجارة الرقيق على إفريقيا ليس لها أساس فى التاريخ، فقد كان الإفريقيون يبيعون العبيد وأيضًا كان الأوروبيون يبيعون أبناءهم لذلك من الخطأ القول إن الأوروبيين فرضوا هذا الأمر على الإفريقيين، ومن الخطأ أيضًا القول إن الأفارقة وحدهم من كانوا يبيعون وليس الأوروبيين، إنما الفارق أتى من أمر آخر وهو أن هذه التجارة المتبادلة بين الهياكل والمؤسسات للطرفين حدث فيها مثلما يحدث فى أى تجارة أخرى من أنها صارت تحقق مصالح الأوروبيين وحدهم وتؤدى إلى خسائر لدى الإفريقيين وحدهم[1].

(١) المرجع السابق The African Slave Trade, P. 41-44

رابعًا: التعويضات عن العبودية

هل من العدل أن يعوض قلة من البشر اضطهدوا عقدًا من الزمان ولا يعوض ملايين اضطهدوا عبر أربعة قرون ؟ وهل اليهود الذين عملوا فى معسكرات الاعتقال أيام النازية فترة لا تتعدى عشر سنوات نالوا من التعذيب والإبادة ما لاقاه عبيد إفريقيا فى أوروبا والأمريكتين على مدى أربعمائة سنة أو أكثر؟ هذا هو السؤال الكبير الموجه إلى ضمير العالم، وهو سؤال بدأ يثور بشكل جدى لدى العديد من موجهى الرأى العام فى البلاد الإفريقية ويجدون من يجادلهم فيه وينكر عليهم حقهم من الدارسين والباحثين الغربيين، كما يجدون قلة تقف بجانبهم من أصحاب المواقف النبيلة.

إن الغربيين لا يرفضون فكرة تعويض الأفارقة عن حقبة العبودية فحسب بل يسخرون منها، ويقولون حتى لو شاءوا فأين هم أحفاد هؤلاء العبيد، ولمن تؤدى التعويضات؟ وكم تساوى حياة الإفريقى؟ الإجابة ببساطة مثلما يدفع لليهودى يدفع للإفريقى.. وبهذا القياس تقدر التعويضات بتريليون إسترلينى، أما من يأخذ التعويض فلتكن للمناطق التى سرق منها العبيد، وتدفع لهذه الدول الفقيرة كحقوق يستردونها لا ديون يذلون من أجلها. إن هذا ما يجب أن يفعله الغرب المتحضر مع تلك الأمم التى سرقوها لا أن يكون الرد مثلما قال «چون ميچور» رئيس الحكومة البريطانية الأسبق إنه مستعد أن يدفع التعويضات بشرط أن يثبت أحفاد الرقيق الأفارقة أنهم لا يزالون يعانون من الرق!!

فى يونيو عام ١٩٩٩م وجه المؤتمر اليهودى الدولى نداء، لمن لا يزالون أحياء من اليهود وأقربائهم ممن نجوا من مذابح النازية، ليقيموا دعاوى ضد الحكومة السويدية وبنوك سويسرا لمن كانت لديهم أرصدة نهبها النازى أو ممن أجبروا على أعمال السخرة فى الشركات السويسرية أو لدى أى مالك سويسرى، وقدرت هذه التعويضات بمبلغ ١,٢٥ مليار دولار.

وجاء هذا النداء إثر إدعاء تقدمت به عجوز يهودية تبلغ من العمر ٨٥ عامًا هى مسز «جرتا سلبربرج» تعيش فى بريطانيا. وادعت هذه السيدة أن لوحة للرسام «ڤان جوخ»

وقيمتها ٣,٣ ملايين إسترلينى كان يمتلكها حماها «ماكس سلبربرج» وهو من أثرياء رجال الصناعة اضطر لبيع اللوحة مع ١٤٣ قطعة فنية من مجموعة كان يقتنيها، باع ذلك ليدعم أسرته بعد أن طرده النازى من عمله (يلاحظ أنه باع اللوحة والمقتنيات بمحض إرادته ولم تغتصب منه ولا صودرت، كما أن الأمر هنا يتعلق بأشياء وليس بأرواح بشرية وتدمير حضارى).

وشنت صحيفة التايمز البريطانية حملة صحفية تؤيد الأرملة العجوز، فكتبت عدة افتتاحيات تقول: نعم لقضية سلبربرج، وإن القرار يجب أن يكون نعم وإن البحث عن تلك الثروات وتعويض الضحايا عن الجرائم التى ارتكبت فى حقهم يجب أن يشكل ضغطًا أدبيًا على أوروبا والولايات المتحدة.

وكأثر مباشر لهذه الحملة الصحفية فبعد ثمانية عشر يومًا من توجيه النداء أعلنت ست عشرة من كبريات الشركات الألمانية (منها سيمنس وكرولاو والبنك الألمانى) أنها غطت المطالبات الإسرائيلية، ووعدت هذه الشركات بتكوين رصيد آخر يقدر بـ ١,٧ مليار دولار لأداء التعويضات عن ألف شخص عملوا فى معسكرات الاعتقال ولدى مؤسسات لم يعد لها وجود الآن.

والسؤال: إذا كان ضمير العالم الغربى يعترف بحقوق بقايا يهود النازية ويعاملهم بهذه الإنسانية، فلماذا يتجاهل حقوق مئات الملايين من الأفارقة اختطفوا على مدى أربعة قرون وقذف بهم من بلدان أوروبا والأمريكتين ليعمروها؟ ولماذا تطالب إسرائيل بالتعويض ولا تستطيع إفريقيا أن تفعل ذلك؟

إن هذا السؤال يكتسب مغزى أكبر عندما يكتشف حقيقة أن بعضًا من تجار الرقيق والممولين لتجارة الرقيق فى إفريقيا كانوا يهودًا. وهذا ما كشف عنه المؤرخ هيوتوماس فى مؤلفه الضخم «تاريخ تجارة الرقيق عبر الأطلنطى» ونشر فى نوفمبر عام ١٩٧٧م فى ٩٢٥ صفحة، وفيه أبرز ارتباط الصلة اليهودية بهذه التجارة قائلاً: «إن الحقيقة المجهولة التى يراد لها أن تتجاهل هى أن كثيرًا من تجار الرقيق فى القرنين السادس عشر والسابع

عشر فى لشبونة (البرتغال) كان يمولهم يهود واليهود المتحولون ممن يسمون «المسيحيين الجدد» الذين تحولوا بسبب ضغوط محاكم التفتيش[1].

ولكن هذا الكلام الذى يدين ويشين الأوروبيين والصهيونية العالمية المسيطرة على زمام عالم اليوم لا يمكن بالطبع أن يتقبلوه بسهولة، وأفضل وسيلة لإبعاد هذه التهم هو قلب الأمور وإلقاء المسئولية على الأفارقة أنفسهم فهيوتوماس عندما كشف عن دور اليهود واعترف بأن بعض العبيد سرقهم الأوروبيون وبعضهم كانوا ضحايا غارات عسكرية قام بها البرتغاليون لخطف العبيد كما حدث فى أنجولا؛ فإنه يوقع المسئولية على الإفريقيين فيقول إن أغلب العبيد الذين حملوا من إفريقيا بين عامى ١٤٤٠ و١٨٧٠م إنما جلبوا بأيد إفريقية، وإن الإفريقيين هم من باعوا ذويهم وجيرانهم الأقارب أو الأباعد، وإنه لو لم يبع الإفريقيون أبناءهم لما استطاع الأوروبيون ممارسة هذه التجارة. إن البيع الذاتى كان موجودًا بين الأجناس الإفريقية والبيضاء أيضًا، وبقى ذلك على مدى التاريخ، متمثلاً فى الممالك القديمة وجند جيوشها وفى المحظيات وغيرهم. وفى إفريقيا كانت صراعات القبائل والانتماء القبلى تدخل فى حروب بعضها مع بعض حول المراعى أو منابع المياه ومن يؤسر يسترق ويباع، وكان إعلان فتح المدن للنهب والسلب بعد الغزو وانتصار الغزاة كان عقيدة عسكرية موجودة فى أعراف الحرب والقتال فى العالم القديم كله، واستمر قرونًا طويلة، ويضاف إلى ذلك أيضًا أن الفقر كان يدفع الناس أحيانًا إلى بيع أولادهم لا للحصول على المال من ثمن هذا البيع، ولكن لأنهم متيقنون أن الأبناء المباعين سيجدون حياة أرغد وأمنًا من قسوة العيش التى سيجدونها فى حياتهم مع أسرهم، وكان ذلك موجودًا بين شعوب الجراكسة والتركمان التى عرفناها فى تاريخنا الوسيط فى مرحلة تشكل الجيوش من المماليك وحكمهم للبلاد فى تلك الفترات.

والحقيقة أن الأفارقة لم يكونوا غافلين عما يحدثه الأوروبيون بشعوبهم، ولكنهم كانوا مجبرين وقصة ملك الكونغو «أفونسو الأول» خير شاهد، هذا الملك الإفريقى تحول إلى المسيحية وتعلم اللغة البرتغالية قراءة وكتابة، بعث إلى صديقه ملك البرتغال

(١) العبودية فى إفريقيا ـ المرجع السابق ص ١٢٤.

«جوا الثالث» يشكو إليه تجريد الكونغو من السكان بواسطة تجارة العبيد البرتغالية، كتب يقول له:

إن التجار يخطفون كل يوم شعبنا من الأطفال وأبناء النبلاء وحتى أناسًا من عائلتنا، إن الفساد والنذالة والخسة تنتشر، نحن نحتاج فى هذه المملكة فقط إلى القساوسة ومدرسى المدارس ولا نحتاج لتجارة العبيد أو نقلهم، فرد عليه ملك البرتغال الأوروبى المتحضر يقول له: «إنك تقول إنك لا تريد تجارة العبيد فى مملكتك؛ لأن هذه التجارة تجرد بلدك من سكانه، على العكس من ذلك فإن البرتغاليين قالوا لى إلى أى مدى الكونغو واسعة ومكتظة بالسكان[1].

كان الغزاة البرتغاليون ينزلون إلى الساحل فى الليل ويهاجمون قرى الصيادين، ومع الوقت قرر الإفريقيون أن يحاربوا دفاعًا عن أنفسهم وكانوا يكبدون البرتغاليين خسائر جمة، ومع زيادة خسائر البرتغاليين فإن «هنرى الملاح» وهو الأول من ملوك أوروبا الذين استفادوا من العبودية أمر رجاله أن يغيروا من تكتيكاتهم وبدلاً من السيطرة على الإفريقيين بالقوة لجؤوا إلى أسلوب الشراء واستخدموا الغش والرشوة لكسب ثقة بعض الأهالى لإقناعهم بخيانة ذويهم وبيعهم.

وعلى كل تظل تجارة الرق عبر الأطلنطى إحدى أضخم الهجرات البشرية فى التاريخ واقتناص العبيد يعد من كبرى المغامرات التجارية التى شنت خلال حقبة ما قبل الاستعمار، وأن البرتغال كانت الدولة الأجنبية الرئيسية المنغمسة فى هذه التجارة فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ثم نافسها الوجود الهولندى فى القرن السابع عشر، وفى القرن الثامن عشر أصبح لإنجلترا وفرنسا الهيمنة.

إن ٥٥٪ من مجموع الرقيق الذين شحنوا من إفريقيا عبر المحيط الأطلنطى جاءوا من إفريقيا الغربية من الأماكن الواقعة جنوب الكاميرون وعلى وجه الخصوص من الكونغو وأنجولا. وكانت المنطقة الواقعة بين السنغال وساحل العاج غير مهمة نسبيًا فى تجارة الرقيق، أما المنطقة الأساسية للتصدير فكانت شريطًا قصيرًا من الساحل يمتد من

(١) العبودية فى إفريقيا ـ المرجع السابق ص ١٢٥.

ساحل الذهب (غانا) إلى الكاميرون، حيث صدر منها ٨٢٪ من مجموع الرقيق الذين تم شحنهم من إفريقيا الغربية

***

من المؤسف أن قصة العبودية فى إفريقيا لم تسجل إلا من جانب الغازى وحده ومن خلال عيون وكتابات الرجل الأبيض، أما الجانب الإفريقى فهى تتداول شفاهة ولا يوجد بها سجل مكتوب. يقول «آدم هو تشيلد» فى كتابه« شبح الملك ليوبولد»: إن كل هذا النهر العريض من الكلمات كتبه أوروبيون وأمريكيون وهذا يوضح من أى جهة سجل التاريخ، أما الأصوات الإفريقية فهناك صمت مطبق، لقد تعاون الأمريكيون مع الأوروبيين على إخفاء الحقائق، ولكن سجل الغزاة الأوروبيين للعالم كله موجود بشكل كاف، فهناك إجماع بين المؤرخين أن البرتغاليين بدءوا تجارة الرق عبر الأطلنطى مستخدمين الخطف كوسيلة للحصول على العبيد الأوائل.

ويذكر هوتشيلد نقلاً عما كتبه «جومز دى زورارا» كاتب الحوليات البرتغالى الذى كان ملحقًا ببلاط ملك البرتغال هنرى الملاح: إن البرتغاليين استخدموا أولاً الحرب على السود عام ١٤٤٤م لاقتناص العبيد الأول، كان البرتغاليون يصيحون سان چيمس سان چورچ ويهجمون على الأفارقة يقتلونهم ويخطفون ما يستطيعون منهم، وكنت تشاهد الأمهات يبحثن عن أطفالهن والأزواج عن زوجاتهن، والكل يفر بقدر ما يستطيع من جهد، وبعضهم كان يلقى بنفسه فى الماء والبعض يهرب ويختفى فى الأكواخ والبعض فى الأدغال[1].

وعلى كل الأحوال إذا كان قلة من الإفريقيين تعاونوا مع تجار الرقيق البيض، فتظل المسئولية معلقة بالتجار المشترين الذين كانوا يجمعون الشباب الإفريقيين ويسوقونهم إلى أمريكا. ويسجل للمؤرخ الفرنسى «هنرى والون» القول: إن عبودية الأوروبيين للأوروبيين التى استمرت حتى العصورالوسطى فى أوروبا قد توقفت وأدينت فى القرن الثانى عشر، وبعد ذلك فى سنة ١٤٤٤م نرى الأوروبيين أنفسهم يذهبون إلى

(١) العبودية فى إفريقيا ـ المرجع السابق ص ١٢٧.

إفريقيا ليشتروا العبيد، ثم تمضى الأيام ويقولون نحن لسنا مسئولين شأنهم فى ذلك شأن من يشترى بضاعة مسروقة ثم يقول للمحكمة أنا لست مذنبًا لأنى دفعت الثمن، رغم أنه يعرف أنها مسروقة وأن البائع له لم يكن من حقه أن يمتلكها.

إن الحقيقة التى يجب إلا تغيب هى أن كل ما كان يطلبه الأوروبيون فى أى مكان فى العالم كانوا يحصلون عليه سواء بالسرقة أو الغش فإن لم ينجحوا بأى من هاتين الوسيلتين فبالقوة. فإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة وكندا والبرازيل فضلاً عن الكاريبى وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا وزيمبابوى فإن الأوروبيين سيطروا على الأرض وأزاحوا الأهالى، وأحيانًا كانوا يسممون منابع المياه أو يعطونهم هدايا مسمومة كما فعلوا فى أمريكا، وكان الأهالى المحظوظون الذين لم يقتلوا يجمعون فى معسكرات معزولة.

لذلك يمكن القول إنه عندما لم يكن يجد الأوروبيون من يتعاون معهم فى استجلاب العبيد كانوا يلجؤون إلى إبادة الأهالى والامتلاك الكامل لأراضيهم كما حدث فى الأمريكتين وأستراليا ونيوزيلندا، وكما حاول الألمان أن يفعلوا فى ناميبيا؛ حيث أزاحوا تقريبًا ٧٠٪ من الشعب بين أعوام ١٨٨٧ و١٩٠٧م، أو كما فعل الملك ليوبولد الثانى ملك بلچيكا فى الكونغو حيث قتل وأباد واستعبد فى إرهاب المطاط عددًا يتراوح بين ثلاثة وخمسة ملايين فى الكونغو بين أعوام ١٨٩٠ و١٩١٠م.

واليوم لا الألمان ولا البلچيك يفكرون أن يقدموا أية تعويضات عن قتلهم هؤلاء الأفارقة فى ناميبيا أو الكونغو فى حين نجد ألمانيا سعيدة جدّا وفخورة بأنها تعوض اليهود.

الحق فى التعويض

مما تقدم نجد أن حق الأفارقة للمطالبة بالتعويضات عن حقبة العبودية مطلب عادل ومشروع ومعترف به فى القانون الدولى. وقد عرفته المحكمة الدائمة للعدالة الدولية (التكوين السابق لمحكمة العدل الدولية) «إن التعويض يجب أن يقدر بما يمكن أن يزيل تمامًا جميع النتائج التى ترتبت على العمل غير المشروع، ويعيد إلى الوجود الحالة أو الوضع الذى كان موجودًا قبل أن يرتكب الفعل غير المشروع وذلك بقدر الإمكان».

وأن الوفاء أو الرد يجب أن يكون عينيًا فإذا لم يكن جاز دفع مبالغ تتناسب مع قيمة الوفاء العينى، وهو تعويض عن الهلاك الحاصل والخسائر التى تحققت والتى لا يمكن إعادتها من جديد عينًا فيؤدى التعويض بدلاً منها. وقد حدث فى عام ١٩٥٢م أن توصلت ألمانيا لاتفاقية مع إسرائيل تدفع ألمانيا بموجبها ٢٢٢ مليون دولار، وذلك نتيجة لدعوى رفعتها إسرائيل عن نفقات إعادة توطين ٥٠٠ ألف يهودى هربوا من البلاد التى سيطرت عليها النازية، وهكذا نجحت إسرائيل فى دعواها عن التعويضات من ألمانيا وعن نفقات توطين اللاجئين اليهود، رغم أن إسرائيل لم تكن قد وجدت كدولة بعد فى الوقت الذى ارتكب فيه النظام النازى جرائمه. وبعد ذلك فى عام ١٩٩٠م. دفعت النمسا ٢٥ مليون دولار لمن بقوا أحياء من المحرقة اليهودية، وأدت اليابان تعويضات نقدية لكوريا الجنوبية لما ارتكبته من أفعال خلال الغزو والاحتلال اليابانى لكوريا. وفى سنة ١٩٨٨م أصدر الكونجرس فى الولايات المتحدة قانونًا خاصًا بالحريات المدنية لأداء تعويض لليابانيين الأمريكيين بالنسبة لما فقدوه عندما اعتقلتهم الحكومة الأمريكية بأعداد كبيرة فى فترة الحرب التى جرت بين أمريكا واليابان وكان المجموع هو ١,٢ مليار دولار بواقع ٢٠ ألف دولار لكل شخص. وأصدر مجلس الأمن قرارًا طالب فيه العراق بأن تؤدى تعويضات لغزو الكويت. ودفعت مصر تعويضات عن الأملاك البريطانية التى صودرت أو استولى عليها أيام حكومة عبد الناصر.

وطبقًا لذلك فإن مطلب التعويضات الإفريقية يرتكز على ثلاثة افتراضات[1]:

١ ـ إن الخطف الجماعى والاسترقاق الجماعى للإفريقيين هو أكبر الجرائم الجماعية فى سجل التاريخ البشرى.

٢ ـ لم يدفع تعويض قط من مرتكبى هذا الأمر إلى أى ممن قاسوا منه.

٣ ـ إن كل نتائج الجريمة بقيت شاملة سواء فى ثروات الخلفاء والأحفاد الأوروبيين، أو فى شكل الإفقار لإفريقيا والخلفاء الإفريقيين وحفدتهم، ومن ثم فإن قضية التعويض تتأكد بغير شك.

(١) بحث قدمه المحامى البريطانى اللورد «أنتونى جيفورد» عن الأساس القانونى لمطلب تعويض الأفارقة فى المؤتمر الأول لبحث موضوع التعويضات الذى انعقد فى أبوجا نيجيريا فى إبريل ١٩٩٣م.

إن ميثاق محكمة نورمبرج عرف الجرائم التى ارتكبت ضد السلم : بالتخطيط أو الإعداد أو التهديد أو خوض حروب عدوان، وكذلك جرائم الحرب بانتهاك القوانين والأعراف الخاصة بالحرب بما فى ذلك القتل وسوء المعاملة والترحيل لأعمال السخرة وذلك بالنسبة لأهالى الإقليم المحتل أو الشاغلين لهذا الإقليم. وكل هذه الجرائم مارسها الأوروبيون على الإفريقيين زهاء خمسة قرون منذ أن نزلوا إفريقيا فى منتصف القرن الخامس عشر حتى الستينيات من القرن العشرين وقت تحرير إفريقيا.

إن غزو الأراضى الإفريقية والاصطياد الجماعى للإفريقيين والفظائع التى ارتكبت والشحن الحيوانى للبشر الإفريقيين إلى الأراضى الأمريكية والتمييز ضد الإفريقيين المرحلين فى اللغة والثقافة كل ذلك يشكل انتهاكًا لهذه القوانين الدولية.

وإن الوقت الذى مر منذ انتهاء العبودية لا يشكل عائقًا أمام دعاوى الشعوب الإفريقية باعتبار أنه يمكن إثبات النتائج والآثار التى ترتبت على جريمة العبودية التى لا تزال مستمرة ولا تزال تعلن عن نفسها وعن الأضرار التى لحقت بالإفريقيين سواء من يعيشون منهم فى إفريقيا أو من يعيشون فى الشتات. ففى القارة الإفريقية حضارات مزدهرة دمرت، ونظم حكم وحكومات سحقت وملايين من المواطنين أجلوا بالقوة، وترتب على ذلك مباشرة إفقار وتخلف يؤثر إلى الآن على إفريقيا وكل قاطن فى إفريقيا السوداء.

ولا توجد حدود زمنية فى القانون الدولى تسقط الدعاوى فإن التأخير لا يصلح سببًا لرفض الدعوى. إن الشعب الإفريقى إلى وقت قريب جدًا لم يكن له صوت مستقل ولا كان له أى وضع مشخص له فى الجماعة الدولية، وكيف كان يمكن للشعوب أن تطالب بحقها فى التعويضات عندما كانت دولهم تعتبر ممتلكات لما وراء البحار ومملوكة لهذا البلد نفسه الذى اختطف أسلافهم واستعبدهم. وحتى بعد استقلال الأمم الإفريقية من الاستعمار فإن الارتباطات ونظام الاستعمار الجديد قد فتّا من قوة الحكومات الإفريقية فى أن تتحدث بأى نبرة مستقلة ضد غزاتهم السابقين. لقد استغرق هذا الأمر نحو أربعين سنة أو يزيد منذ الحصول على الاستقلال الشكلى لكى يرتفع الصوت المطالب بالتعويضات.

والآن . . من المسئول عن أداء التعويضات؟ هل المشترى المتمثل فى حكومات الدول التى شجعت تجارة الرقيق وأيدتها وشرعت مؤسسة العبودية وتربحت نتيجة لهذا الأمر وحققت أرباحًا طائلة من العبودية، أم البائع المتمثل فى التاجر العربى والقناص الإفريقى؟

بهذا الخصوص عقدت ثلاثة مؤتمرات عالمية لمناهضة العنصرية وبحث التعويضات: الأول عقد فى أبوجا بنچيريا عام ١٩٩٣م وفيه بحث المحامون ورجال التاريخ الوسائل العملية للحصول على تعويضات عن العبودية والاستعمار. وعقد المؤتمر الثانى عام ١٩٩٩م فى أكرا بغانا، وقد أصدر إعلانًا طالب فيه بدفع مبلغ ضخم للتعويض عن استعباد الأفارقة واستعمار قارتهم، وكانت المطالبة موجهة لكل من الدول والتنظيمات فى أوروبا وأمريكا التى شاركت واستفادت من تجار الرقيق ومن الاستعمار ، وطالب إعلان أكرا بأن تؤخذ حصيلة التعويضات المطلوبة من قيمة الديون الخارجية لإفريقيا. وعقد المؤتمر الثالث فى دربان بجنوب إفريقيا عام ٢٠٠١م حضرته ١٦٥ دولة [وكان قد سبقهم مؤتمران لمناهضة العنصرية عقدتهما الأمم المتحدة عامى ١٩٧٨ ، ١٩٨٣م].

كانت القضية الأساسية فى مؤتمر دربان قضية الرق والاستعباد ومسئولية الدول الغربية ا لاستعمارية عنها وحتمية الاعتراف بذنبها، ومن ثم دفع تعويضات مادية وتقديم اعتذارات معنوية عما اقترفته. كان مطلب الدول الإفريقية من الدول الغربية الاعتذار عن تجارة الرق وحقبة العبودية التى استمرت قرونًا، وفيه شعر المستعمرون القدامى والجدد بالورطة التاريخية على أرض الجريمة وأمام الضحايا وأحفادهم وفوجئوا بهذه الهبة الإفريقى فآثروا إفشال المؤتمر عن طريق الانسحاب، فانسحب الوفد الأمريكى وهدد الاتحاد الأوروبى بالانسحاب أو الانصياع.

كان المؤتمر مواجهة بين المضطهد والمضطهَد بين الجانى والضحية، لذلك لم ينجح فى التقدم خطوة فيما يتعلق بقضيته الأساسية وهى الاعتذار والتعويض وسقط فى ديبلوماسية التهديد والضغط والانسحاب، فتأججت مشاعر العداء والرفض وقسم المؤتمر إلى شمال وجنوب، ورُفض تقديم التعويضات لضحايا ا لرق والعبودية ورُفض حتى فكرة الاعتراف بالذنب أو الاعتذار عنها، فلم يتحمس لها سوى ألمانيا وإيطاليا

أقل دول أوروبا تورطًا فى جريمة الرق. أما الدول ذات السجل المأساوى والانتهاكات الفادحة وعلى رأسها بريطانيا وأمريكا والبرتغال وإسپانيا وهولندا فقد أعلنت صراحة أنها لن تعتذر ولن تقدم تعويضات واقترحت فقط الإعراب عن الأسف. وهكذا نجح الغرب فى أن يحول جريمة العبودية التى تثيرها إفريقيا والمشتتون منها إلى اعتبارها مجرد حادث مأساوى كما لو كان زلزالاً أو إعصارًا طبيعيًا، ولم يصدر المؤتمر إعلانًا أو وثيقة وإنما صدر بيان ختامى أقر أن العبودية جريمة ضد البشرية (دون الاعتراف بها) وبأن العبودية والاستعمار من المظالم التاريخية التى أسهمت بشكل لا يمكن إنكاره فى انتشار الفقر والتخلف والتهميش والعزلة الاجتماعية والتفاوت الاقتصادى.

وعندما فشلت إفريقيا فى إجبار الدول الغربية على تسديد فاتورة العبودية ووجدوا صدودًا ورفضًا صريحًا فى تقديم التعويضات لضحايا الرق والعبودية، بدأت تبحث عن الجانب الأضعف فى المشاركة فى هذه الجريمة الا إنسانية، وهم العرب لممارستهم تجارة الرقيق فى إفريقيا.

ساعد على ذلك أن حركة قومية نشأت فى أوساط السود الأمريكيين وأفارقة المهجر تجد سندًا وتعاونا مع الجماعات الصهيونية داخل المجتمع الأمريكى، وهذه الحركة برزت بشكل ملحوظ فى السبعينيات من القرن العشرين كاتجاه لا يثق بالعرب، وخضعت للتسييس منذ أحداث سبتمبر سنة ٢٠٠١م، وأبرز رؤى هذه الحركة أن العرب فى الشمال الإفريقى ليسوا من شعوب إفريقيا بل شعب غريب ساهم فى تدمير إفريقيا مثل الغرب وأنهم مذنبون.

وقد عبرت هذه الحركة المناهضة للعرب عن نفسها بالمطالبة بتعويضات من الجامعة العربية نظير ممارسة العرب للعبودية وتجارة الرق فى القارة وهذه الاتجاه المتحامل على العرب تغذيه الكتابات والدعاية الغربية ووجد استجابة لدى بعض المفكرين الإفريقيين مثل الكاتب النيچيرى الشهير «وول سوينكا ـ Wole Soyinka » الحائز على جائزة نوبل فى الأدب، وهو يعد أكثر المؤمنين بفكرة مسئولية العرب والمسلمين

عن الرق ويرى أنهم مذنبون فيما يتعلق بالعبودية وبتجارة الرق الإفريقى، ويطالب بتعويضات من المسلمين العرب[1].

وقد نجحت هذه الحركة فى فبراير سنة ٢٠٠٣م فى عقد مؤتمر فى چوهانزبرج بجنوب إفريقيا بعنوان «مباشرة العرب لتجارة العبيد فى إفريقيا»، وفيه ارتفعت أصوات عدد من المثقفين من جنوب القارة يتهمون الدول العربية جميعًا وخاصة دول الشمال والشرق الإفريقى بأنها استغلت الجنوب قديمًا وباعتهم عبيدًا لأسواق الغرب. وفى نهاية المؤتمر أصدروا البيان التالى:

ونحن إذ نؤكد حقيقة أن القارة الإفريقية وشعبها قد عملوا بوصفهم مستودعًا للعمل غير المأجور الذى حصل عليه الآخرون من خلال عمليات بالغة القسوة والبعد عن الإنسانية فى مناطق الأطلنطى والبحر الأبيض والمحيط الهندى وطرق التجارة، ففى هذ الصدد:

* نحن ندين بأقوى الكلمات الممكنة كل أشكال العبودية فى الماضى والحاضر فى كل أجزاء العالم.

* نحن نعترف بأن تجارة العبيد التى باشرها العرب بالنسبة للشعب الإفريقى ومن التجارة العابرة للأطلنطى كانت تمثل القسم الأكبر والمدة الأطول فى إزاحة الأهالى عبر تاريخ البشرية كلها.

* نحن نعترف بالرغبة فى محاربة وإنهاء فقدان الذاكرة الجماعى الخاص بعبودية العرب للإفريقيين. وفى هذا الصدد نحتاج إلى بحث أطول للبحث عن موضوع تجارة الرقيق التى مارسها العرب والعثمانيون. نحتاج إلى مجموعات عمل تُسهم فى إعادة الوعى الشعبى فى إفريقيا وعلى نطاق العالم، وأن الأكاديميين والباحثين من أهل إفريقيا مدعوون ليقوموا بدور فعال فى هذا الشأن.

---

(١) المرجع السابق ـ المؤتمر الدولى «الإسلام فى إفريقيا» الكتاب السابع، بحث العقل الإفريقى والمسئولية عن تجارة الرقيق والعبودية، د. محمد أبو العنين ص ١٦٠.

* نحن نقر بالحاجة إلى تحريك الهياكل على النطاق العالمى لمحو وإلغاء الممارسات العبودية فى العالم.

* نحن نطالب بأن يكون موضوع العبودية المعاصر للإفريقيين عند الحدود العربية الإفريقية، وأن يوضع هذا الموضوع أمام الاتحاد الإفريقى.

* نحن نشجب أثر العبودية الإفريقية على الإفريقيين وما أنتجته فى تصفية الثقافة الوطنية لهم.

* نحن نعرف الحاجة إلى تأسيس علاقات بين الإفريقيين فى القارة والإفريقيين فى الشتات فى العالم العربى.

* نحن ندين عمليات شراء العبيد لتحريرهم، وفى تقدير المؤتمر فإن شراء العبيد لتحريرهم الذى يسمى «فدية العبيد» هو نوع من إسباغ الشرعية على العبودية.

* نحن ندين بأقوى العبارات الممكنة اتخاذ الجوارى والمحظيات بالقوة واستعباد النساء الإفريقيات واستخدام الجوارى الإفريقيات من أجل استيلاد الأولاد الذين يبقون مملوكين للسادة العرب.

* نحن ندين بأقوى العبارات الممكنة الدور التعاونى الذى يقوم به إفريقيون فى هذه التجارة.

* نحن نتهم المجتمعات العربية بالنسبة للجرائم التاريخية المستمرة التى مارسوها ضد الصبية الإفريقيين الذين خضعوا للخصى الإجبارى الذى لم يعش منه نسبة ١ : ١٠، وذلك لخلق طبقة من الأغوات (المخصيين).

* نحن نتهم المجتمعات العربية على ما صنعت تاريخيّا ولا تزال تصنعه بالنسبة للصبايا البنات، يعملن كجوار من أجل الجنس لسادتهن وبغير حق أن يتزوجن إلا بمشيئة سادتهن.

* نحن نتهم المجتمعات العربية فى بعض مناطق الحدود العربية الإفريقية بممارسة القتل الجماعى ضد الأفارقة وخاصة فى السودان.

* نحن نتهم المجتمعات العربية بالمسئولية عن الإبادة العرقية للشعب الإفريقى من خلال عمليات التعريب الثقافى المفروضة بالقوة.

* وأخذًا فى الاعتبار أن مباشرة العرب لتجارة العبيد فى إفريقيا على مدى ألف سنة قد أحدث دمارًا لا يمكن تقديره للإفريقيين وللمجتمعات الإفريقية، ويحتاج إلى الاعتذارات وإلى التعويضات للإفريقيين، فنحن ندعو إلى حوار حضارى بين العرب والشعوب الإفريقية.

وهكذا قلب المؤتمر الميزان والثوابت واعتبر أن العبودية ليست ما كانت عبر الأطلنطى وإنما هى ما قام بها قلة من التجار العرب. لقد بدأ البيان بداية سليمة عندما أكد حقيقة أن القارة الإفريقية وشعوبها اعتبروا مستودعًا للعمل غير المأجور مورست معهم القسوة البالغة فى ذلك، وذلك فى مناطق المحيط الأطلنطى والبحر الأبيض والمحيط الهندى. كل ذلك مدان طبعًا تاريخيًا وواقعيًا بكل أشكال الإدانة. إنما البيان بعد ذلك يركز على الممارسات العربية وحدها فى هذا الشأن ويعتبرها أنها تشمل المدة الأطول فى إزاحة الأهالى.

وبعد أن يقرر هذه المسألة باعتبارها الحقيقة التى يتعين التركيز عليها الآن، يعترف مباشرة بأن ثمة فقدانًا للذاكرة الجماعية بخصوص عبودية العرب للإفريقيين، وأن الأمر يحتاج لبحث أطول ويدعو الباحثين والأكاديميين إلى التنقيب والعمل فى موضوع تجارة الرقيق التى مارسها العرب والعثمانيون.

فالبيان هنا وضع النتيجة قبل أن يبحث المقدمات والوقائع أى أنه يعترف بأن الأبحاث إلى اليوم والوقائع المتاحة معرفتها إلى اليوم لم تظهر بعد دعواه بالنسبة لعبودية العرب للإفريقيين وأنها تساوى أو تجاوز كثيرًا ما مارسه الغربيون مع الإفريقيين. وهذه نظرة تفضح الشعوب الإفريقية بالتحامل فى مواجهة العرب وتنسب إليهم الجرم قبل أن تثبته وتدعى أن فقدان الذاكرة الجماعى هو السبب، دون أن يذكر لنا البيان لماذا فقد الإفريقيون ذاكرتهم بالنسبة للعرب ولم يفقدوها بالنسبة للغرب. والقول إن الغربيين سجلوا وقائع استعبادهم للإفريقيين ولم يسجل العرب ذلك قول غير صحيح لأن المؤرخين العرب أثبتوا فى تواريخهم كل ما وقع عليه بصرهم أو تناولته

الأقلام والألسنة أو نزل إليهم من الأجيال السابقة لهم، أثبتوا كل ذلك حتى لو كان ضد معتقداتهم. ومن جهة أخرى فإن وقائع استرقاق العرب للأفارقة أثبتها العرب أيضًا فى نطاقها بمثل ما حدث بالنسبة لوقائعها، والأرشيفات العربية والمذكرات الشخصية والكتب العربية توضح ذلك ولعلها ركزت عليه بأكثر مما ركزت عليه استرقاق الغرب للإفريقيين.

وقد عرضنا بأمانة موضوع تجارة الرقيق كما مارسه العرب والمسلمون بوجه عام، وعرضناه مستندين إلى الكتب الغربية التى عكست وجهات نظر الغربيين والأغلب منها يستند إلى تقرير ومذكرات الرحالة والساسة الغربيين الذين لم يكن هدفهم ذكر الحقائق المجردة إنما كان هدفهم الاستعمار والسيطرة على هذه البلاد حسبما أسفرت الحقيقة التاريخية وكانوا فى هذا الشأن يحورون الحقائق بما يتلاءم مع أهدافهم، ومن قال ببدائية الإفريقيين وأنكروا حضارتهم هم أنفسهم الذين نعتوا العرب والرؤساء الأفارقة أيضًا بأقبح النعوت رامين إياهم بأنهم مسئولون عن تجارة العبيد وغير ذلك، واعتمدنا على هؤلاء أيضًا فيما ذكرناه من وقائع فلا يقال إننا دافعنا عن العرب والمسلمين والأفارقة من موقف منحاز إليهم على حساب غيرهم.

إنما يستحق النظر ثلاثة أمور مهمة جدًا، **أولاً**: إن استرقاق العبيد لدى العرب والمسلمين كان يجرى فى إطار استخدامهم فى أعمال الخدمات فى الأساس كما سبق البيان، بينما استرقاقهم لدى الغرب كان الغرض الأساسى منه استخدامهم بوصفهم عمالة فى الأمريكات فأضيف إلى سلطة السيد على عبده سلطة رب العمل على العامل. **ثانيًا**: إن الموقف العرقى يعتبر الجنس الأسود فى عيون الجنس الأبيض ليس من البشر. **ثالثًا**: بهذا الاضطهاد المثلث الدرجات (العبد والسيد ورب العامل والعمل والأبيض والأسود) استخدم الإفريقيون لا بوصفهم عمالة ولكن بوصفهم قوة محركة كما تستخدم الجمال والخيل وغيرها من وسائل النقل والحرث، وهذا أقسى وأبشع ما يستخدم فيه البشر لا من حيث الجهد العضلى فقط ولكن من حيث النظر إليه باعتباره خارج نطاق البشر، ودليل ذلك أن حركة تحرير العبيد فى أمريكا لم تظهر إلا بعد منتصف القرن التاسع عشر، لم تظهر فقط بسبب احتياج رأسمالية الشمال للعمالة

للعمل المأجور إنما ظهرت عندما كانت الآلة كقوة محركة أصبحت هى السائدة مما أمكن بها الاستغناء عن الجهد العضلى للعبيد بوصفهم قوة محركة .

أما فى الشرق فإن الشعوب الإسلامية والعربية استخدموا هؤلاء ليس فى الإنتاج ولكن فى الخدمات وفى الجيش وغير ذلك . لذلك فالمسألة ليست فى التجارة فقط إنما هى فى هذا الكائن الذى يتاجر به وكيف يعامل ، هذه النقطة لا يمكن أن تنفصل عن موضوع التجارة نفسه وليست كل عمليات البيع والشراء سواء ؛ فالعبيد هناك كان فيهم بيض ورجال ونساء أكثر من الرجال ، وفيهم احتمالات الاندماج فى المجتمعات وإمكانية الزواج والإنجاب ، وفيهم من صعد فى الجيوش وصار بعضهم من النخب الحاكمة .

إن ما يطالب به البيان عن تحقيق ما لا يزال جاريًا من استعباد الإفريقيين عند الحدود العربية الإفريقية سواء فى موريتانيا أو فى السودان كما يقول فهو أمر لا بد من تحققه فعلاً وكشفه ودمغه .

وبالنسبة لما ذكره البيان من إدانته لتعاون الإفريقيين فى تجارة العبيد فإن الثابت أيضًا أن العرب لم يشاركوا فى تجارة العبيد بأكثر مما شارك فيه الإفريقيون أنفسهم . وإن استخدام الجوارى الإفريقيات من أجل استيلاد الأطفال وغير ذلك يدان طبعًا ولكن يتعين أن نذكر أن هذا الأسلوب من أسلوب استخدام العبيد هو استخدام منزلى وأسرى لا يمكن أن تقارن قسوته بما كان يحدث من استخدام الذكور والإناث فى المزارع الأمريكية ، وهذا باعتراف المؤرخين المنصفين والشرفاء .

أما عن عملية التعريب الثقافى المفروضة على الإفريقيين من جانب العرب فإننا لا نجد أن سلطة عربية اشتد ساعدها فى احتلال البلاد الإفريقية بالشكل الذى يجعلها تفرض ثقافتها عليها . والثابت تاريخيّا أن انتشار الإسلام فى إفريقيا كان يجرى عن طريق الدعاة من التجار والطرق الصوفية بغير غزو ولا سلاح ولا حكومات احتلال .

ومع ذلك وبعيداً عن كل ما سبق ، ولا خضوعًا لابتزاز الإفريقيين بإلقاء تهمة الاتجار فى العبيد على العرب بأكثر مما فعله الأوروبيون ، فإن من واجب الدول العربية ذات

الفوائض من عائدات البترول أن تساعد الشعوب الإفريقية الفقيرة العاجزة بتقديم معونات لا ترد أو قروض ميسرة لإنقاذ الشعب الإفريقى من الموت جوعًا وعوزًا، وليس هذا من باب الكرم وإنما مسئولية إنسانية وتسديد لدين سابق، وحتى لا يتهرب عالم الغرب الغنى من تسديده لفاتورة العبودية.

الحمد لله